المطلب الثالث

أثر الوقف في دعم اقتصاد المجتمع الإسلامي والتقليل من البطالة

أراد الله سبحانه وتعالى للإنسان أن يحيا حياة كريمة يستطيع من خلالها أن يحقق الغاية التي لأجلها خلق وهي العبادة فيسَّر سبحانه وتعالى للإنسان كل ما يعينه على تحقيق تلك الغاية ولإقامة شرع الله تعالى، وتحقيق الخلافة في الأرض ولايتأتى ذلك إلا من خلال اتباع تعاليم الإسلام، ومنها أن يسعى في الأرض وينتشر ويعمل ويكافح ليحصل على قوته وقوت من يعول ويسهم في أعمال البر والخير، ويتعاون مع إخوانه المؤمنين ويتقرب إلى الله سبحانه بأنواع القربات ومنها الوقف الذي يتمكن من خلاله من مساعدة المحتاجين وإعانة المنكوبين وتشغيل العاطلين وغيرها من وجوه الخير التي يمكن أن تدفع عجلة التقدم في المجتمع الإسلامي فيكون مجتمعاً قوياً متماسكاً ملزماً بعقيدته وشريعته وأخلاقه؛ لأنه لا يمكن إنكار تأثير العامل الاقتصادي على حياة الفرد والمجتمع.فالفقر يؤثر سلباً على كثير من المجتمعات ويجعل أي مجتمع فريسة لغيره ممن يستغلون المال في الضغط على المجتمعات الضعيفة والمحتاجة والتأثير عليها.

الفرع الأول: أثر الوقف في توفير فرص العمل:-

إن الوقف يسهم في بناء المجتمع الإسلامي ويعمل على حمايته من أية ضغوط خارجية وذلك من خلال دعم الاقتصاد وإنشاء المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تستوعب الطاقات البشرية الموجودة داخل المجتمع.

"ويعد العمل عنصراً لازماً من عناصر الإنتاج التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية؛ لهذا نهى الإسلام عن القعود أو التكاسل أو ترك العمل لما في ذلك من ضرر على الأعمال وتعطيل حركة النشاط الاقتصادي وما ينتج عنها من تفشي البطالة بين صفوف القادرين على العمل، والإسلام لم يقف عند الدعوة إلى العمل والتحذير من تفشي البطالة، وإنما هيأ من السبل ما يكفل تحقيق التوظيف والتشغيل وإتاحة المزيد من فرص العمل، ويعد الوقف من أهم السبل التي جاء بها الإسلام لإتاحة المزيد من فرص العمل وتقليل نسبة البطالة في المجتمع ومساهمة الوقف في ذلك تتم عبر ثلاثة مجالات مهمة ، هي كالتالي:-

المجال الأول:- توسيع فرص العمل:-

إن المقصود بتوسيع فرص العمل هو زيادة الوظائف والمجالات التي من خلالها يتم استيعاب الطاقات المؤهلة والمدربة.

ويعني ذلك قدرة الأفراد على اختيار الأعمال والوظائف التي تناسب اهتمامهم وهذا يحقق مفهوم القدرة على التكيف مع ظروف العمل الأمر الذي يعني تحقيق التوازن بين المخرجات والمدخلات، أي مخرجات التعليم والتدريب ومدخلات سوق العمل.

مثلاً: الوقف على المدارس وحلق العلم والمراكز التدريبية يؤثر في زيادة قدرة المنتفعين على التحصيل العلمي والعملي، حيث تزيد قدراتهم وتتوسع معارفهم ومداركهم، فإن ذلك يوجد لديهم فرصًا أوسع لاختيار الوظائف والأعمال التي يرغبون في القيام بها، والوقف هيأ لكثير من المنتفعين فرص العمل المناسبة، حيث تخرَّج من المدارس والمعاهد والمستشفيات الوقفية أعداد كبيرة من المتخصصين المؤهلين في مختلف التخصصات" [1].

المجال الثاني:- توفير فرص العمل:-

إن توفير فرص العمل يقصد به أن الوقف عندما يتنوع وتتعدد مجالاته فلا شك أن ذلك يؤدي إلى الحاجة إلى الكوادر المدربة التي تعمل في تلك المجالات.

" ففي مجال توفير فرص العمل نجد أن الوقف قدم العديد من الوظائف الإدارية والمالية والتعليمية والطبية والدينية إلى جانب وظائف التشغيل والصيانة، فمع تنوع الأوقاف وكثرتها من مختلف الأموال والأملاك والتي شملت المزارع والأسواق والوكالات التجارية والدكاكين والمدارس وحلق العلم والمستشفيات والأربطة والزوايا والتكايا وغيرها تنوعت الوظائف وأتيحت فرص عمل كثيرة للأفراد، ويصعب حصر الوظائف التي وفرها الأوقاف في المجتمعات الإسلامية؛ لأنها تنشأ تبعاً لنوعية الوقف.

المجال الثالث:- تيسير فرص العمل:-

تعد عملية تنوع المجالات الوقفية وتعددها من الأسباب التي تعمل على تيسير فرص العمل

---

(١) انظر: الوقف كمصدر اقتصادي لتنمية المجتمعات الإسلامية – سليمان بن صالح الطفيل –ص٥٧-٥٨-ط١- ضمن بحوث ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية ١٤٢٠هـ- مكة المكرمة.

بين تلك المجالات نظراً لتعددها فما لا يناسبه العمل في مجال معين ويرى أنه بإمكانه أن ينتج في موقع آخر أنسب له فينتقل إليه وذلك في مصلحة العمل ومصلحة الموظف.

إن الوقف ساهم في تيسير الحصول على فرص العمل من خلال تسهيل انتقال الأيدي العاملة والموظفين التابعين لإدارة الوقف، وتهيئة بيئة العمل حيث هيأت الأوقاف نفقات معيشية للعاملين" [1].

لقد أسهم الوقف في تقدم المجتمع من خلال توفير فرص العمل وتنوعها وكثرتها؛ لأن المشاريع الوقفية في الاستثمار في المجال الزراعي والصناعي والتجاري تؤدي إلى حالة من الانتعاش الاقتصادي في المجتمع الإسلامي فينعكس ذلك على أفراد المجتمع من ذوي الطاقات والكفاءات المتميزة التي يمكن استثمارها في المجالات المناسبة في المشاريع الوقفية وبالتالي يستفيد أصحاب التخصصات المختلفة حيث تتيسر لهم فرص اختيار الأعمال التي تناسبهم ويستفيد الأفراد العاديون من غير ذوي التخصصات من خلال ما تقدم لهم المشروعات الوقفية من خدمات متنوعة في شتى المجالات. والحاصل أن ذلك يؤدي إلى تخفيف العبء على ميزانيات الدول؛ حيث يسهم الوقف في دفع عجلة التنمية والتقدم في المجتمع.

أضف إلى ذلك إسهام الوقف في حل مشكلة البطالة التي تعتبر من المشاكل التي تؤرق المجتمعات المختلفة في العالم خاصة في الدول الإسلامية؛ حيث ارتفاع معدل البطالة ووجود طاقات بشرية كثيرة معطلة تمثل مصدر قلق وخطر على المجتمع إن لم يعالج وضعهم.

ومن المشاريع الرائدة التي يجدر الإشادة بها في هذا المجال "صندوق عبد اللطيف جميل للتأهيل المهني والحرفي، وتشمل رسالته في السعي لتأهيل الشباب السعودي وتدريبه لإتقان مهن وحرف تتناسب مع احتياج السوق السعودية، وتركز على الجانب العملي ومساعدتهم في البحث عن فرص عمل في المجال الحرفي والمهني، ويبلغ حجم الصندوق مائة مليون ريال ممول بالكامل من شركة عبد الطيف جميل، ويقدم الصندوق تكاليف التدريب كقروض حسنة للمتدربين يتم استردادها منهم على أقساط ميسرة بعد التحاقهم بالأعمال" [2].

---

(١) انظر: الوقف كمصدر اقتصادي لتنمية المجتمعات الإسلامية- سليمان بن صالح الطفيل ص٥٧-٥٨.

(٢) نشرة تعريفية صادرة عن صندوق عبد اللطيف جميل للتأهيل المهني والحرفي.

"إن الوقـــف يسهم في المعالجة المباشرة لانخفاض مستوى التشغيل من خلال ما تستخدمه المؤســـسات الوقفـــية من إعداد لمختلف أعمال الإشراف والرقابة والإدارة فضلاً عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية بها، مما يسهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع" [1] .

كمـــا أن للوقـــف أثره الكبير في حفظ معدلات البطالة، ذلك أن المشروعات التي تتم بـــتمويل الوقف تستلزم تشغيل أجهزة في مختلف المجالات مما يستدعي مزيداً من الأيدي العاملة المدربة التي تقوم على تلك العمليات الإنتاجية.

وطالمـــا أن الحـــديث الآن عن أثر الوقف في دعم اقتصاديات المجتمع الإسلامي فإن من المناسب أن أتحدث عن أثر الوقف في تحقيق التنمية في المجالات المختلفة.

(١) انظر: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر- محمد أمين- ص٣٠٣ وما بعدها.

- الوسائل الحديثة للتمويل والاستثمار - أنس الزرقاء-ص ١٨٧-ط١-بحث من وقائع الحلقة الدراسية لتنمية ممتلكات الأوقاف في الفترة من ١٤٠٤/٣/٢٠-١٤٠٤/٤/٢٣هـ البنك الإسلامي للتنمية - جدة.

الفرع الثاني

أثر الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجالات الزراعية

للزراعة أهمية كبيرة في كافة المجالات الإنسانية حيث توفر الغلات الزراعية التي لا يستغنى عنها الإنسان.

فالزراعة تشكل مصدر الحاصلات الزراعية التي يحتاجها الناس، فإن لم تكن متوفرة فإنها تستورد، لأنها من المقومات الاقتصادية لأي مجتمع، ولما كانت تلك المجالات الزراعية مهمة وضرورية للمجتمع الإسلامي كان لا بد من تفعيلها وتنميتها من خلال الأموال الوقفية التي توقف على تلك المجالات.

"إن توظيف الأموال الوقفية في المجالات المختلفة يتيح الإفادة من الأثر الإنعاشي بصفة منتظمة، ويحمي الاقتصاد من مضار التعرض لأزمات الكساد، كما أن توجيه رؤوس الأموال الوقفية إلى الاستثمارات المختلفة يعمل على التقليل من فرص حدوث الأزمات الاقتصادية ويحمي الاقتصاد من التقلبات" [1].

و" لا تقل المجالات الزراعية عن غيرها من المجالات الأخرى في أهميتها أو آثارها الاقتصادية ذلك أن الزراعة هي المصدر الأساسي للغذاء والكساء، وفي إنشاء المزارع واستصلاح الأراضي لتوسيع حجم الرقعة الخضراء مما يحقق النفع والمصلحة للمجتمع ويزيد من الدخل القومي.

كما أن إسهام الوقف في المجال الزراعي يوفر كثير من فرص العمل لا سيما في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة ويعتبر الإنتاج الزراعي مصدراً من مصادر العملات الحرة من خلال عمليات التصدير.

هذا بالإضافة إلى الصلة الوثيقة بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى وعمله على تنميتها، فالقطاع الزراعي يحتاج إلى الآلات والمعدات والأسمدة المصنعة، ويمثل هذا القطاع

(١) أثر الوقف في تنمية المجتمع-د. نعمت عبد اللطيف مشهور-ص ١٠٧.

سوقاً لاستهلاك المواد المصنَّعة، وفي المقابل يشكل القطاع الزراعي المصدر الأساسي المغذي للقطاع الصناعي بما يحتاجه من المواد الخام الزراعية مما يدفع القطاع الزراعي على الاستمرار وزيادة الإنتاج ومضاعفته" (١).

وفي الواقع أن كثيراً من الدول الإسلامية لديها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة التي لو تمت زراعتها بالمحاصيل المختلفة لأدى ذلك إلى تحسين اقتصاد تلك الدول ولكن لا يتأتى ذلك إلا بتوجيه بعض الأموال الوقفية إلى هذه المجالات وفي تصوري أنه لو كانت هناك الطرق المأمونة في توجيه تلك الأموال في مثل القطاعات الزراعية فلماذا لا يتم الاستثمار خارج نطاق البلد الذي تكون فيه المؤسسات الوقفية،طالما أن العائد الاقتصادي مرتفع وسيكون له المردود الطيب على الوقف وتوسيع دائرة الاستثمار لتكون دولية في الدولة الإسلامية بدلاً من كونها إقليمية ومحدودة، فقد تكون فرص الاستثمار في دولة من الدول أوسع وأكبر وأعظم أثراً من دولة أخرى، الحاصل أنه لا بد من الدراسة الاقتصادية الجادة المبنية على الأسس العلمية لمثل هذه المشروعات ولغيرها حتى تكون هناك مرونة في تفعيل رؤوس الأموال الوقفية في القطاعات الزراعية وفي غيرها وأتصور أنه في النهاية ستعود الثمرة على المجتمع الإسلامي سواءً الذي فيه المؤسسات الوقفية التي تقوم على إدارة الوقف أم في الأماكن التي يتم فيها تنفيذ المشروعات الزراعية، وهذه وجهة نظر يمكن تفعيلها أو تطويرها في سبيل رفع معدلات التنمية.

"إن وزارات وإدارات الأوقاف في الدول الإسلامية تقوم بالعمل على تنمية القطاعات الزراعية وفي زيادة إنتاجيتها عن طريق الاستثمارات المتعددة.

إلا أنه قد لا تتوفر الأموال اللازمة في بعض البلاد الإسلامية مما يتطلب العمل على قيام الدول الإسلامية التي تتوافر لديها إمكانيات مالية وقفية فائضة باستثمارها في البلاد الإسلامية الأخرى التي تعاني نقصاً أو انعداماً في ذلك المورد الهام.

كما يمكن دعم أنشطة ومجالات زراعية حديثة؛ كحفر الآبار واستخراج المياه الصالحة

---

(١) التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية – خلف بن سليمان التمري-١/٣٧-٣٨-ط١-١٤١٦هـ/١٩٩٥م- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة.

للـــزراعة وإيجـــاد المختبرات الزراعية وعيادات الطب البيطري للمحافظة على الثروة الحيوانية وزيـــادة إنـــتاجها وشـــراء وتأجير الآلات الزراعية وإنشاء مكاتب للدراسات والاستشارات الـــزراعية، وكـــل ذلك عن طريق تخصيص جزء من موارد الأوقاف الخيرية لذلك، مما يؤدي وظيفة اقتصادية إيجابية للمجتمع الإسلامي من تحقيق للاكتفاء الزراعي لديها وخدمات علمية وفنـــية والمساهمة في زيادة فرص العمل لدى شعوب البلاد الإسلامية المقامة فيها تلك المشاريع الزراعية مما يؤدي إلى الاستغناء عن استيراد جميع المنتجات الزراعية اللازمة ويعمل على تحسين مستوى الدخل القومي ويدعم الميزانية العامة في الدول الإسلامية" [1] .

(١)انظر: المجالات الحديثة للوقف وآثارها في دعم الاقتصاد-د. عبد الكريم بن يوسف الخضر -ص ٣٩ وما بعدها.
- أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية للوقف في اليمن- عبد العزيز علوان سعيد عبده-ص ١١٩- رســـالة ماجـــستير – قسم الاقتصاد الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى- ١٤١٧هـــ/١٩٩٧م- مكة المكرمة.

الفرع الثالث

أثر الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجالات الصناعية

معلوم أن الصناعة عصب الاقتصاد الحديث وأن معدل النمو في المجتمعات البشرية يقاس بمدى التقدم الصناعي الموجود فيها.

ولا شك أن الدول الإسلامية تعاني مشكلات التبعية في هذا المجال الصناعي الحيوي خاصة في ظل نظام العولمة الذي زاد من حجم التحديات الاقتصادية التي يعاني منها العالم الإسلامي، مما يستلزم البحث عن مخرج لتلك الأزمات الاقتصادية الخانقة والعمل على تطوير الصناعة في العالم الإسلامي.

ولعل تبني الوقف لبعض المشاريع الصناعية قد يسهم في النهوض بالصناعة وذلك من خلال شركات مساهمة كبرى يكون رأس مالها من العديد من الوقفيات، لأن مثل هذه المشاريع الصناعية الضخمة لا ينهض بها المال البسيط ولذا تحتاج إلى رأس مال ضخم للنهوض بالمشروعات الصناعية الكبرى.

"وقد ساهمت الأوقاف في عصرنا الحاضر في قيام مصانع متكاملة وحديثة وبتمويل كبير من أموال الوقف؛ ففي السابق وعن طريق الوقف انتشرت صناعات حققت جانباً مهماً من النمو الاقتصادي، والتميز الحضاري فمن ذلك الفن المعماري وأشكاله في المدن الإسلامية وانتشار الصناعات الفنية الخاصة مثل: صناعة الكسوة للكعبة المشرفة والسجاجيد للصلاة في المساجد وصناعة الورق وصناعة الأدوية والعقاقير والصناعات الحربية" [1] .

"ولم يزل الخلفاء والملوك يتداولون كسوة الحجرة والكعبة إلى أن وقف عليها الصالح إسماعيل بن الناصر قلاوون في سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة قرية من ضواحي القاهرة يقال لها بيسوس، كان اشترى الثلثين من وكيل بيت المال ثم وقفها على كسوة الكعبة" [2] .

"وهو أول من فعل ذلك في الإسلام حيث خصص أوقافاً ثابتة يصرف ريعها لإعداد

---

(١) لمحة عن الوقف والتنمية في الماضي والحاضر – د. محمد الحبيب بن الخوجة ص ١٦٤- ١٦٥ – ط١ – ضمن بحوث ومناقشات الندوة التي عقدت في لندن عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين .

- أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، د. عبداللطيف بن عبدالله العبداللطيف ص١١٨- ١١٩ – ط١- ضمن بحوث مؤتمر الأوقاف الأول – ١٤٢٢هـ - مكة المكرمة.

(٢) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة- شمس الدين السخاوي١/٣٤- ط١ ١٩٩٣م دار الكتب العلمية- بيروت.

كسوة الكعبة المشرفة، كما قام بإنشاء دار لكسوة الكعبة المشرفة، وعين لها ناظراً يقوم بإدارة الدار التي أُنشئت لصناعة الكسوة، والصرف عليها من الأموال المحصلة من الأوقاف" (١) .

"وقد اهتم بكسوتها سليمان القانوني حتى إنه زاد في أوقافها بداية من سنة ٩٤٧هـ / ١٥٤٠م فاشترى سبع قرى من أعمال الشرقية في مصر وأضافها إلى القرى الثلاثة الموقوفة من أيام الملك الصالح اسماعيل فصار وقفًا عامراً مستمراً" (٢) .

"ومن المجالات الحديثة للوقف في المجالات الصناعية على سبيل المثال لا الحصر:-

١- إنشاء المصانع: فالأمة الإسلامية بحاجة إلى قيام الكثير من الصناعات التي تكفي متطلباتها الضرورية مما يستلزم إيقاف الأوقاف على إنشاء المصانع لتسهم في استغناء المسلمين عن الحاجة لأعدائهم.

٢- إيجاد مكاتب الاستشارات الصناعية تتولى تقديم دراسة توضيحية حول حاجة المجتمعات لأنواع الصناعات، وجدوى هذه الصناعات اقتصادياً وتكاليفها ودراسة السوق الاستهلاكية ومدى حاجتها وغير ذلك.

وإن وظيفة هذه المكاتب الاستشارية تقديم الرؤية الصحية المبنية على أسس علمية وواقعية لاختصار الجهد والوقت والمال.

٣-تموين المصانع وتوفير المواد الخام من المجالات الصناعية التي يتم تمويلها من الوقف.

إن العناية بالمجالات الصناعية في البلدان الإسلامية والاهتمام بها وبتمويلها له مردود اقتصادي كبير، حيث يسهم في دعم الاقتصاد وإيجاد روافد اقتصادية كبيرة تساهم في الانتعاش الاقتصادي حيث تقل البطالة ويرتفع مستوى المعيشة وتتعدد موارد الدخل، فيرتفع الدخل القومي لهذه البلدان وبالتالي يساهم في تنمية المجتمعات الإسلامية.

ولذا فإن الوقف على المجالات الصناعية يسهم في تطوير وتنويع وتمويل هذه المجالات لتقوم بوظيفتها في تنمية المجتمعات الإسلامية" (٣) .

---

(١) مقال: الملك عبدالعزيز وأول دار لكسوة الكعبة المشرفة في مكة المكرمة – محمد حسين الموجان – مجلة (أهلاً وسهلاً) الصادرة من الخطوط العربية السعودية ص١٠٣- عدد فبراير ٢٠٠٤م.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٣.

(٣) المجالات الحديثة للوقف وأثرها في دعم الاقتصاد-د. عبد الكريم بن يوسف الخضر-ص ٣٧-٣٨.

الفرع الرابع

أثر الوقف في تحقيق التنمية التجارية

يعتبر المال أساسًا من أسس التجارة وعاملاً مهمًا وحيويًا ومؤثرًا في حركة التجارة على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، وبدون المال تتوقف التجارة لذلك كانت التجارة بحاجة إلى دعم مالي من الوقف الذي يسهم في حركتها ونشاطاتها وقوتها.

"لقد كان للوقف الأثر الواضح والملموس في ازدهار حركة التجارة بشقيها الداخلي والخارجي على امتداد العصور الإسلامية، مما أسهم في تنمية الثروة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي وجعله مركزاً لاستيعاب رأس المال والثروات المادية والبشرية وجذبها، خاصة في العصور السابقة التي ازدهر فيها الوقف بشكل كبير" (١).

"وقد ساهم الوقف في تشجيع حركة التجارة الداخلية والخارجية، ومن المجالات التي أسهم الوقف فيها بشكل غير مباشر شق الطرق وتزويدها بما تحتاجه من مرافق وخدمات؛ كإنشاء أسبلة المياه المخصصة للإنسان وإقامة أحواض المياه المخصصة للدواب على الطرق التجارية الهامة" (٢).

"وغير خاف الأهمية القصوى للمياه في الأزمنة الماضية التي يصعب الحصول عليها إلا بعد تعب وعناء ولهذا لما قدم النبي ﷺ إلى المدينة لم يكن فيها بئر ماء عذبة غير "بئر رومة" فانتدب النبي ﷺ المسلمين لشرائها فاشتراها عثمان بن عفان ﷺ بماله الخاص وجعلها وقفاً عاماً للمسلمين" (٣) (٤).

"ومن المعلوم أن إصلاح الطرق وتزويدها بالمياه والمرافق المختلفة وأماكن الاستراحة من

---

(١) ورقة عمل ميدانية عن الأوقاف في مصر- محمود محمد عبد المحسن-ص ٣٣٥- ضمن بحوث ندوة تثمير ممتلكات الأوقاف في الفترة من ١٤٠٤/٣/٢٠هـ إلى ١٤٠٤/٤/٢هـ - البنك الإسلامي للتنمية - جدة.

(٢) أثر الوقف في التنمية الاقتصادية -د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف -ص١١٩-١٢٠.

- أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- عبد العزيز عبده -ص ١١٤.

(٣) الوقف كمصدر اقتصادي لتنمية المجتمعات الإسلامية - سليمان بن صالح الطفيل-ص٤٢.

(٤) انظر: كشاف القناع عن متن الإقناع- منصور بن يونس البهوتي-٤/٢٤١- عالم الكتب - ١٤٢٠هـ- بيروت - لبنان.

عـــوامل الحفـــاظ على الثروة الحيوانية التي تمثل في ذلك الوقت أهم وسيلة للمواصلات، كما أسهم الوقف في رواج الحركة التجارية الداخلية عن طريق المشروعات الوقفية العمرانية بإنشاء الفنادق والمراكز والأسواق التجارية التي تمثل نقاط التقاء بين جانبي العرض والطلب في السوق، وتمـــثل الاستثمارات في المجال العقاري في وقتنا الحاضر جلُّ النشاط الاستثماري الوقفي، ففي المملكـــة العـــربية الـــسعودية قامت وزارة الحج والأوقاف سابقاً- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد حالياً- بإنشاء الفنادق والأسواق التجارية في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة على الأراضي الوقفية بحسب الأهمية التجارية لموقع كل منها" [1] .

أما عن أثر الوقف على التجارة الخارجية:-

"فيعتـــبر الوقـــف من أهم العوامل المؤثرة في حركة التجارة الخارجية ذلك الأثر المتعلق بحـــركة التـــبادل التجاري والذي يعني تبادل السلع والخدمات أو ما يعرف بحركة الصادرات والـــواردات وكان للوقف الأثر الواضح في تسهيل حركة التبادل التجاري بداية بإنشاء الطرق واستراحاتها وأسبلتها وتوفير وسائل النقل وأهمها السفن التجارية، فلم يقتصر عمل السفن على نقـــل بضائع الأوقاف، بل المساهمة في نقل البضائع التجارية غير الوقفية مقابل أجر يتفق عليه ويكون ريعاً للوقف" [2] .

"وكـــان للوقف وظيفة في استيراد السلع من الخارج وإنعاش حركة التبادل التجاري بين الدول وتحقيق متطلبات القطاع الداخلي من السلع المنتجة" [3] .

"كمـــا أن الوقف يعمل على تشجيع الاستثمارات المحلية حيث تعاني الاستثمارات المحلية حالة الضعف في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة بسبب نقص التمويل.

وتعني الاستثمارات المحلية قيام المشرعات الخاصة والأهلية داخل المجتمع بممارسة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، ويختلف حجم الاستثمارات بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، وتتـــنوع تلـــك الاستثمارات بين الأنشطة الزراعية والأنشطة الصناعية والتجارية والخدمات،

---

(١) ورقة ميدانية عن الأوقاف بالمملكة العربية السعودية- أسعد حمزة شيره-ص ٣٢٧- ضمن بحوث ندوة تثمير ممتلكات الأوقاف- البنك الإسلامي للتنمية – جده.

(٢) أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – عبد العزيز عبده- ص ١١٧.

(٣) أثر الوقف في التنمية الاقتصادية-د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف-ص١٢١.

وللاستثمارات الوقفية أثرها الكبير في دعم المشروعات المحلية" [1].

إن الآثار الاقتصادية التي يمكن أن يحدثها الوقف في المجتمعات الإسلامية تؤدي إلى قوة المسلمين وتلاحمهم وتعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتنتزع الأحقاد والضغائن من نفوس الأفراد، لأن المجتمع سيتحول إلى الإنتاج والعمل البناء الذي يشعر الإنسان بكرامته وبأنه عضو نافع في المجتمع من خلال إسهاماته حتى وإن كانت يسيرة، فتنتشر روح التضامن الاجتماعي ويصبح المجتمع متعاونًا ومتحابًا.

إن الآثار الاقتصادية للوقف تكون واضحة على السلوك الاجتماعي؛ لأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى القضاء على ظاهرة الانحراف أو بعض الجرائم الاجتماعية التي تحدث بسبب الفقر والبطالة، وليس معنى ذلك أن المجتمعات ذات الاقتصاد القوي لا تحدث فيها الجريمة أو الانحرافات بل تحدث خاصة في المجتمعات الكافرة أو المجتمعات التي لا تطبق شرع الله تعالى ولكن ما أود التأكيد عليه هو أن الأثر الاقتصادي للوقف في المجتمعات الإسلامية سيؤدي إلى إنعاش المجتمع والقضاء على الانحرافات الناجمة عن ظروف الفقر والبطالة؛ هذا فضلاً عن إسهام الوقف في تحسين مستوى الدخل للفرد والمجتمع.

بالإضافة إلى تمويل مشروعات الدعوة إلى الله تعالى والإنفاق على الدعاة إلى الله تعالى.

إن الوقف يعمل على تقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع المسلم باعتباره قربة إلى الله تعالى ترمي إلى الإحسان للآخرين بالطرق المختلفة وعبر مجالات متنوعة سواءً التعليمية أم الزراعية أم الصناعية أم التجارية.

"لقد كان لنظام الوقف ومصارف غلاله الوظيفة الكبرى في تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال التضييق على منابع الانحراف؛ فقد كانت توجد العديد من الأوقاف لرعاية النساء اللآتي طلقن أو هجرهن أزواجهن، ويكون ذلك بإيداعهن الربط وكان فيها من شدة الضبط وغاية الاحتراز والمواظبة على العبادات" [2].

---

(١) الوقف كمصدر اقتصادي لتنمية المجتمعات الإسلامية – سليمان بن صالح الطفيل–ص٣٩.

(٢) المؤسسات الاجتماعية في الحضارة العربية- سعيد عاشور–ص ٣٦٨– بدون رقم طبع–١٩٨٧م– المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت.

وأعتقد أنه لو استعاد الوقف وظيفته في المجتمعات الإسلامية وتم تفعيل الأوقاف وتطويرها بما يتفق مع تطورات الحياة ومستجداتها لأمكن أن يضطلع بمهام واسعة في خدمة المجتمع المسلم.

وفي تصوري أن الأمور تحتاج إلى توعية المسلمين بأهمية الوقف على العديد من المجالات التي تغيب عن بال الكثيرين مثل رعاية الفئات الخاصة من ذوي الاحتياجات في المجتمع وكذلك طلاب العلم والدعاة إلى الله تعالى والوقف على المستشفيات سواءً من ناحية الإنشاء والتجهيزات أم ناحية الأجهزة الطبية المختلفة التي يحتاجها الألوف من المرضى الذين هم على قوائم الانتظار- مع حالاتهم الحرجة -فضلاً عن الإسهام في الوقف على المشاريع الاقتصادية التي تسهم في حل مشكلة البطالة وتحد من السلوكيات الإجرامية وتخفف العبء عن ميزانيات الدول وتؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتبرز روح التراحم والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم.